

أشوار في حوار مع رئيس مجلس إدارة «كونا» إلى أن زيارته للبلاد جاءت لتقديم الشكر للكويت أميراً وقيادة وشعباً لدعمها الشعب المصري ومساندة إرادته الرئيس عدلي منصور: أحرص شخصياً على تذليل جميع العقبات أمام الاستثمارات الكويتية في مصر ومتفائل بزيادتها في ظل العلاقات المتنامية

قال الرئيس المصري الموقت المستشار عدلي منصور إن زيارته إلى الكويت ولقاءه مع صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد تأتي في إطار حرص مصر على تقديم الشكر للكويت أميراً وقيادة وشعباً، على دعمها للشعب المصري بعد ثورة 30 يونيو ومساندة إرادته وتفعيل العلاقات الوطيدة بين البلدين التي تفردت بدرجة عالية من الخصوصية منذ عقود طويلة.

وأضاف الرئيس منصور في حوار صحفي مع رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لـ(كونا) الشيخ مبارك الدعيج بمناسبة زيارته للكويت في نهاية الأسبوع الماضي أن مصر استعادت عافيتها بعد فترة قليلة في أعقاب ثورة 30 يونيو ونستغل قوة متلاحمة قادرة على مواجهة أي تهديدات أمنية داخلية أو خارجية.

وأشار إلى أن كثيراً من دول العالم رفعت الحظر على سفر أبنائها لمصر بعد التحسن الملموس في الأوضاع الأمنية. وأكد الرئيس منصور حرصه الشخصي على تذليل جميع العقبات التي تواجه الاستثمارات الكويتية في مصر، معرباً عن تفاؤله حول زيادة الاستثمارات الكويتية في مصر، مؤكداً أن العلاقات الخليجية في ظل العلاقات المتنامية معها، مشيراً إلى أنه يتطلع إلى تعزيز هذه الاستثمارات مع وجود فرص جميع المجالات بما يدعم الاقتصاد المصري.

وطالب بتكاتف الجهود العربية لمواجهة التحديات المحتملة من خلال قراءة متأنية لمصادر التهديدات الأمنية والإرهابية والأيدولوجية المتطرفة التي تتعرض لها المنطقة العربية، مشيراً إلى حرص مصر على دعم أمن الخليج العربي باعتباره «جزءاً لا يتجزأ من أمننا القومي».

وقال الرئيس منصور إن الاهتمام بالقضية الفلسطينية تراجع في ظل ثورات (الربيع العربي)، مشيراً إلى أن بعض أبنائنا أساءوا إليها أكثر في الأونة الأخيرة، وأوضح أن الحل العسكري للأزمة السورية سيضر الميزان من الأرواح لكنه أضاف أن النظام السوري ينبغي أن يرحل بكل سياسي وأن الدولة السورية يجب أن تبقى.

وفيما يلي نص الحوار مع الرئيس المصري المستشار عدلي منصور:

كيف تنظرون إلى تكاتف مع أحبكم صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد خلال زياركم المباركة للكويت وما أهم القضايا مثار البحث؟

تأتي زيارة الكويت ولقاء صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، في إطار حرص مصر على تقديم الشكر والامتنان للكويت أميراً وقيادة وشعباً على دعمهم للشعب المصري بعد ثورة 30 يونيو ورفضهم المساس بأمن واستقرار أرض الكنانة وانحيازهم لإرادة المصرية التي تجلست بعد ثورة 30 يونيو.. فالشكر هنا واجب وليس فضيلة.

كما أن زيارتي هذه مرتبطة بقرار مصر بتفعيل دورها العربي على اعتبار أن الدائرة العربية تأتي ضمن أولويات توجه السياسة الخارجية المصرية في الفترة الحالية.. وغني عن البيان أن مصر تنظر إلى أمن الخليج باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي المصري.. أما القضايا مثار البحث فهي ترتبط بتفعيل العلاقات بين البلدين والارتقاء بها إلى مستوى تطعات الشعبين في إطار ما يواجه الأمة العربية من تهديدات وأخطار لا سبيل لمواجهتها دونما تفعيل وإحياء مسيرة العمل العربي المشترك.

كيف تنظرون إلى الوضع في سورية في ظل استمرار العنف والدمار الذي تشهده منذ 3 سنوات؟

نتفهم ونذكر تماماً الموقف الخليجي من الأزمة السورية والمخاوف المشروعة التي يتأسس عليها، في تقديرنا أنه لا حل عسكرياً للأزمة السورية وأن أي تصعيد عسكري أو تدخل إضافي سيكون له نتيجة وحيدة دون سواها إلا وهي إزهاق المزيد من الأرواح السورية. أنه من الضروري منح الحل السياسي الفرصة كاملة وبما يعزز من تماسك الدولة السورية والحفاظ على وحدة أراضيها ومن هنا يأتي تآنيدينا لانعقاد مؤتمر «جنيف 2»، وأنه لن المهم التمييز ما بين

● كونا - حوار الشيخ مبارك الدعيج

التي ترسخت عبر عقود طويلة والتي ستستعيدتها مصر كاملة بل وأكثر فور تحقيقها استحقاقات خارطة المستقبل وبعد أن شرعنا في مسيرة تحقيق الديمقراطية من خلال البدء في بلورة خارطة المستقبل فإننا حرصون على أن يكون المجتمع الدولي أيضاً أكثر ديمقراطية واولاً ازواجية في معاييرها على أرض الواقع، من هنا كان تأييدنا لموقف المملكة العربية السعودية في اعذارها عن العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن لما له من دلالة واضحة على ازواجية المعايير الدولية وإزاء قضايا المنطقة.

ويأتي ذلك متسقاً مع تبني مصر لقضية تفعيل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها المحفل الديموقراطي الذي يعبر عن جميع الدول الأعضاء وإصلاح مجلس الأمن الذي ما زال يمثل صيغة تم التوصل إليها في حقبة مغايرة لواقع عالمنا المعاصر فضلاً عن تبني مصر لقضية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، إن مصر دولة قوية ومتلاحمة، كما سبق أن ذكرت وهو أمر برهنت عليه فترة الثلاثين شهراً الماضية من تاريخنا المعاصر، وفي الوقت الذي تستعيد فيه مصر مكانتها كان البعض يتوقع تحقق السيناريو الأسوأ وهو ما لم يحدث ولن يحدث بفضل حكمة وتلاحم ووطنية الشعب المصري فضلاً عن سماحة إسلامه.

كيف يمكن مواجهة التحديات المتزايدة التي تتعرض لها المنطقة العربية؟

يجب أن تعي المنطقة العربية ما يتهدها من أخطار فهناك العديد من التحديات التي تواجه المنطقة سواء كانت تحديات نابعة من البيئة الإقليمية أو من البيئة الدولية ولا شك أن مواجهة هذه التحديات تأتي من خلال قراءة متأنية لخصائص التهديد الحالية والتي تتضمن تهديدات أمنية وإرهابية وتهديدات متصلة بالهوية من خلال أيدولوجيا متطرفة توجد في حالة عدم الاستقرار السياسي في بعض دول الإقليم إلى جانب ضعفها الاقتصادي والمؤسسي وعدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات التنمية سبباً للنفاذ إلى الشعوب.

وعلى مستوى الوطن العربي فإن ذلك يعني ضرورة تكاتف الجهود العربية لمواجهة التحديات المحتملة في بيئة إقليمية ودولية لا تراهما بالضرورة مواتية.

● جوار خليجي - إيراني وزير الخارجية المصري نبيل فهمي أعلن عن إمكانية تبني حوار خليجي - إيراني.. هل هناك خطوات فعلية اتخذت بهذا الشأن أم انها مجرد فكرة؟

مصر تحب بعلاقات طبيعية مع كل دول العالم بما في ذلك إيران، إلا أن ذلك يجب أن يأتي مرتبطاً بحرصنا على دعم أمن الخليج العربي على اعتبار أنه جزءاً لا يتجزأ من أمننا القومي وإننا إعلان وزير الخارجية عن إمكانية تبني حوار خليجي إنما يعني استعداد مصر للإسهام في توفير الأرضية اللازمة لمثل هذا الحوار لمن يرغب في ذلك من الدول الخليجية كون أمن الخليج بالنسبة لمصر مسؤولية قومية وبعابترنا شركاء في الهوية.

جددت مصر دعوتها إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.. إلى أي مدى يمكن تحقيق ذلك في ظل التعتن الإسرائيلي والمساندة الدولية؟

تمثل هذه الدعوة المتجددة والرامية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل رغبة مصر في إرساء معايير موضوعية، فأخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل سيصب في دعم السلام والاستقرار الإقليمي وتحويل كل ما ينفق على هذه



المستشار عدلي منصور مع رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لـ(كونا) الشيخ مبارك الدعيج

مصر شعبياً وحكومة يتطلع لتنفيذ خارطة الطريق بما يسهم في ترسيخ تجربة التحول الديموقراطي وتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد بما يضمن كذلك استمرار العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، لاسيما أن مصر تعد الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي وحجم التعاملات التجارية بينهما يزيد على الـ 20 مليار دولار، وذلك فضلاً عما تخلقه مصر من حجر زاوية في استقرار المنطقة وما يعكسه استقرارها على استقرار المنطقة برمتها.

دعم للعربية

كيف تنظرون إلى موقف بعض الدول العربية التي سارعت إلى مساندة مصر بعد ثورة 30 يونيو وما تأثير هذه المواقف في تجاوز الأزمة التي أعقبت الثورة؟

● لا شك أن مصر عبر تاريخها المتمد لم تبخل على أمتهيا العربية والإسلامية بتقديم يد العون والمساعدة بل خوض الحروب إذا استلزم الأمر دفاعاً عن الكرامة والأرض العربية ولطالما تعددت القمم العربية الطارئة التي دعت إليها القاهرة لدعم قضايا الأمة العربية فكل هذا من منطلق التزام مصر بدورها التاريخي تجاه شقاؤها، أن وقوف بعض الدول العربية ومساندتها السياسية والاقتصادية للثورة المصرية يعكس أهمية مصر وإدراك قادة هذه الدول وأن دعم استقرار مصر وحفظ أمنها هو دعم للعروبة وأمتها التي الذي يواجه تحديات واضحة في تلك الفترة الدقيقة من تاريخ الأمة العربية.

شهدت العلاقات المصرية - الأمريكية توتراً عقب ثورة 30 يونيو، فإلى أي مستوى وصلت العلاقات بين البلدين؟

● نحن حرصون على علاقتنا بالولايات المتحدة الأمريكية بقدر حرصها على العلاقات معنا، فالسياسة الخارجية المصرية تتطلق من حقيقة واضحة تتمثل في المصالح المصرية والأمن القومي المصري وبالتالي فإن علاقتنا بالدول ترتبط بقدر مراعاة تلك الدول للمصالح المصرية للسفن والبضائع والاستراتيجية، وبهمنى الإشارة إلى المبادئ الحاكمة لتوجهنا الخارجي في أعقاب ثورة 30 يونيو والتمثلة في الاستقلالية القرار الوطني المصري وتغليب المصلحة الوطنية المصرية على أي اعتبارات أخرى واستعادة مصر لمكانتها الريادية ودورها الإقليمي مرتكزة في ذلك على بعدها القومي.

ما تقيمكم للعلاقات المصرية - الأوروبية؟

● في الواقع هناك إدراك أوروبي متزايد لحقيقة ما جرى في مصر من ثورة شعبية عبرت عنها جموع الملايين في الثلاثين من يونيو، هذا الإدراك كان للمملكة العربية السعودية والكويت والإشاعة في الخليج العربي دورهم في ترسيخه لدى العديد من الأطراف الأوروبية، إن العلاقات المصرية - الأوروبية علاقات قديمة تنطلق من حقائق الجوار المشترك والمصالح المتبادلة ولنمسه مؤخراً تصويبا للموقف الأوروبي إزاء ثورة 30 يونيو وما تلاها حيث باتت العلاقات واضحة لتطورات الأوضاع في مصر وأصبح الجانب الأوروبي مثله مثل

المصري؟ يرتبط الوضع الاقتصادي بحالة الاستقرار السياسي ولا شك أن المؤشرات التي ذكرتها تعكس تحسناً للأوضاع السياسية والأمنية الأمر الذي من شأنه تشجيع المستثمرين في تلك المجالات صريحة للحكومة بحل جميع مشكلات المستثمرين وفقاً للقانون وبما يحفظ حقوق كل من الدولة المصرية والمستثمرين للاستثمار ويشجع المستثمرين من الكويت الشقيقة على ضخ المزيد من الاستثمارات في مصر.

يشكو قطاع الصناعة في مصر من توقف عدد من المصانع عن العمل بسبب الأوضاع الأمنية أو عدم استيراد المواد الخام، فهل هناك من حل عاجل لدعم هذا القطاع الذي يسهم في تعزيز الاقتصاد؟

● قطاع الصناعة في مصر قطاع عريق فمصر كانت لها الريادة بين دول المنطقة في التوجه صوب الصناعات الثقيلة في خمسينيات القرن الماضي وتواجه تلك الصناعات بعض المشكلات لذا أصدرت توجيهات للحكومة بضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحل كافة المشكلات التي يواجهها هذا القطاع الحيوي بدءاً بحل مشكلات العمال والتأكد على حقوقهم وتطوير وإعادة تأهيل مصانع الصناعات الثقيلة فضلاً عن تقديم الدعم المناسب للمصانع الخاصة المتعثرة ومساعدتها على النهوض مرة أخرى والتي بدأ عدد كبير منها الخروج بالفعل من عثرته، ومن جهة أخرى لعلكم تابعتم الإعلان عن تنفيذ المشروع القومي لتنمية منطقة قناة السويس الذي وجهت مؤخرًا بالإسراع في تنفيذ مراحل الأولى مع التركيز على إعطاء الشباب فرصة للاشتراك والإسهام في هذا المشروع الوطني وإن يتم خلاله إتاحة أكبر قدر من فرص العمل للشباب المصري من أبناء مدن القناة وشبه جزيرة سيناء.

إن هذا المشروع يتضمن إنشاء العديد من الصناعات المهمة مثل صناعة السيارات والوجسنة للسفن والبضائع بكل ما يعنيه ذلك من دعم لقدرات الصناعة والاقتصاد في مصر، إن مصر بلد زاخر بالمقومات الأساسية ومؤهلة لتحقيق نهضة صناعية وإعادة فهي لديها الموارد الطبيعية التي لها الله بها مصر ولدينا العقول المصرية الرائدة في جميع المجالات، وإنني أتطلع إلى مستقبل قريب سيشهد ان شاء الله تحقيق طفرة صناعية في مصر تعزز من قدرتها الاقتصادية بما سينعكس على حياة المواطن ويحقق عيش كريم وعدالة اجتماعية.

بينة جاذبة

شاهدنا خلال الفترة الماضية ارتفاعاً في تعاملات البورصة المصرية وأيضاً ارتفاعاً في سعر الجنيه المصري وارتفاع الاحتياطي النقدي المصري، وكل هذا يعطي مؤشرات طيبة لكن في المقابل هناك تخوفات من المسؤولين بشأن الوضع الاقتصادي، فما رأيكم في الوضع الاقتصادي

الملائم لتعزيزها وزيادتها في الفترة المقبلة في ظل وجود فرص استثمارية واعدة في مصر في جميع المجالات سواء كانت صناعية أو زراعية أو سياحية أو عقارية أو في مجال الخدمات، وأنا شخصياً حرص على تذليل جميع العقبات التي تواجه الاستثمارات الكويتية في مصر وفقاً للقوانين المصرية بما يخلق مناخاً مواتياً للاستثمار ويشجع المستثمرين من الكويت الشقيقة على ضخ المزيد من الاستثمارات في مصر.

يشكو قطاع الصناعة في مصر من توقف عدد من المصانع عن العمل بسبب الأوضاع الأمنية أو عدم استيراد المواد الخام، فهل هناك من حل عاجل لدعم هذا القطاع الذي يسهم في تعزيز الاقتصاد؟

● قطاع الصناعة في مصر قطاع عريق فمصر كانت لها الريادة بين دول المنطقة في التوجه صوب الصناعات الثقيلة في خمسينيات القرن الماضي وتواجه تلك الصناعات بعض المشكلات لذا أصدرت توجيهات للحكومة بضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحل كافة المشكلات التي يواجهها هذا القطاع الحيوي بدءاً بحل مشكلات العمال والتأكد على حقوقهم وتطوير وإعادة تأهيل مصانع الصناعات الثقيلة فضلاً عن تقديم الدعم المناسب للمصانع الخاصة المتعثرة ومساعدتها على النهوض مرة أخرى والتي بدأ عدد كبير منها الخروج بالفعل من عثرته، ومن جهة أخرى لعلكم تابعتم الإعلان عن تنفيذ المشروع القومي لتنمية منطقة قناة السويس الذي وجهت مؤخرًا بالإسراع في تنفيذ مراحل الأولى مع التركيز على إعطاء الشباب فرصة للاشتراك والإسهام في هذا المشروع الوطني وإن يتم خلاله إتاحة أكبر قدر من فرص العمل للشباب المصري من أبناء مدن القناة وشبه جزيرة سيناء.

إن هذا المشروع يتضمن إنشاء العديد من الصناعات المهمة مثل صناعة السيارات والوجسنة للسفن والبضائع بكل ما يعنيه ذلك من دعم لقدرات الصناعة والاقتصاد في مصر، إن مصر بلد زاخر بالمقومات الأساسية ومؤهلة لتحقيق نهضة صناعية وإعادة فهي لديها الموارد الطبيعية التي لها الله بها مصر ولدينا العقول المصرية الرائدة في جميع المجالات، وإنني أتطلع إلى مستقبل قريب سيشهد ان شاء الله تحقيق طفرة صناعية في مصر تعزز من قدرتها الاقتصادية بما سينعكس على حياة المواطن ويحقق عيش كريم وعدالة اجتماعية.

بينة جاذبة

شاهدنا خلال الفترة الماضية ارتفاعاً في تعاملات البورصة المصرية وأيضاً ارتفاعاً في سعر الجنيه المصري وارتفاع الاحتياطي النقدي المصري، وكل هذا يعطي مؤشرات طيبة لكن في المقابل هناك تخوفات من المسؤولين بشأن الوضع الاقتصادي، فما رأيكم في الوضع الاقتصادي



الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور

عالية من الخصوصية منذ عقود طويلة.. هذه الدرجة من الخصوصية لم تكن وليدة دعم الكويت في هذه المرحلة لإرادة الشعب المصري في اختيار طريق الديموقراطية والإصلاح الشامل وليست نابعة من مواقف دعم ومساندة أحد البلدين الشقيقين للآخر ولكنها علاقات أخوة قائمة على تبادل المصالح المشتركة وعلى مصالح الأمة العربية فضلاً عن التطلع إلى مستقبل كلاً البلدين.. نحن نلمس من الأشواق في الكويت ما تحظى به مصر من مكانة متميزة لدى الشعب الكويتي انطلاقاً من الدور التاريخي الذي لعبته في الحفاظ على وحدة واستقرار الكويت وسيادة أراضيها سواء أكان ذلك خلال أزمة 1961 ومحاولات عبدالكريم قاسم ضم الكويت أو من خلال مشاركة مصر الفاعلة في تحرير الكويت عام 1991، كما يلمس الكويتيون حجم تقدير مصر حكومة وشعباً للموقف الكويتي الحاسم في تأييد الإرادة الوطنية المصرية والذي يمثل التعبير عنه أحد أهم أهداف زيارتي للكويت الشقيقة.

الشعب الكويتي يكن حياً كبيراً للشعب المصري الشقيق تقديراً لمكانة مصر ويتطلع إلى عودة الاستقرار إلى ربوعه.. فكيف تقيمون الأوضاع الأمنية في مصر بعد مرور 4 أشهر على ثورة 30 يونيو؟

● من المعروف في أدبيات علم الثورات أن الفترات التي تعقبها إنما تشهد تدهوراً حاداً في الأوضاع الأمنية ولكن نظراً لطبيعة الشعب المصري وعمق حضارته وقدرة مؤسساته على التماسك، فإن الأوضاع الأمنية في مصر لم تشهد تدهوراً حاداً كما حدث في تجارب دول أخرى عديدة.. إن الدولة المصرية التي تكون قد بدت رخوة في ماض قريب استعادت عافيتها.. فمصر الجديدة في أعقاب ثورة 30 يونيو ومؤسساتها المختلفة المدعومة بشعبها بعيدة كل البعد عن ذلك وستظل مصر دولة قوية متلاحمة شعباً وحكومة وجيشاً قادرة على مواجهة أي تهديدات أمنية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ولعلكم تتابعون نجاحات العملية العسكرية في سيناء بصفة خاصة وحرينا ضد الإرهاب بصفة عامة، هذه النجاحات والتحسن الملحوظ للحالة الأمنية يعكسه قرار تخفيف عدد ساعات الحظر وتؤكد أيضاً القرارات المتتالية التي اتخذتها مؤخرًا العديد من الدول الأوروبية برفع الحظر المفروض على مواطنيها للسفر إلى مصر استناداً للتحسن الملموس في الوضع الأمني بمصر.

الاستثمارات الكويتية

هل تشعرون بالتفاؤل إزاء عودة الاستثمارات الكويتية والخليجية إلى جمهورية مصر العربية إلى ما كانت عليه قبل ثورة 25 يناير؟

● بالتأكيد هناك شعور بالتفاؤل حول مستقبل العلاقات الخليجية- المصرية بشكل عام ومستقبل العلاقات المصرية - الكويتية على وجه الخصوص، ولا شك أن تعزيز العلاقات وسينعكس إيجابياً على الاستثمارات فيما بينهما والتي تنطلق إلى توفير المناخ

مصر استعادت عافيتها بعد فترة

قليلة من ثورة 30

يونيو وستظل قوية

متلاحمة قادرة

على مواجهة أي

تهديدات أمنية

داخلية أو خارجية

العلاقات المصرية

- الكويتية تفردت

بدرجة عالية من

الخصوصية منذ

عقود طويلة

وليست نابعة

من مواقف دعم

ومساندة أحد

البلدين الشقيقين

لأخر

كلمة الملك

عبدالله بن

عبدالعزیز الداعمة

لمصر في 16

أغسطس مثلت

نقطة تحول واضحة

لكثير من المواقف

الدولية إزاء ثورتنا

المبادئ الحاكمة

لتوجهنا الخارجي

في أعقاب ثورة

30 يونيو تتمثل

في استقلالية

القرار المصري

وتغليب المصلحة

الوطنية

أمن الخليج العربي

جزء لا يتجزأ من

أمننا القومي ومصر

مستعدة للإسهام

في توفير الأرضية

اللازمة لحوار

خليجي - إيراني

كيف تقيمون العلاقات المصرية - الكويتية الوطيدة وكيف يمكن تعزيزها لتناسب طموحات وتطلعات أبناء الشعبين الشقيقين؟

● لقد تفردت العلاقات المصرية مع الكويت الشقيقة بدرجة